

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

التعاون في إطار الشراكة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس)*

ورقة عمل مقدمة من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
والولايات المتحدة الأمريكية

موجز

تسعى شراكة أوكوس إلى تزويد أستراليا بقدرات مؤلفة من غواصات مسلحة تسليحا تقليديا تعمل بالطاقة النووية. والشركاء ملتزمون بالقيام بذلك بطريقة تقي بأعلى معايير عدم الانتشار الممكنة، بوسائل منها توفير وحدات مكتملة الأجزاء وملحومة لتوليد الطاقة بحيث لا تحتاج أستراليا إلى تخصيب اليورانيوم أو تصنيع الوقود، وهم يعملون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد نهج مناسب للتحقق. وقد أعرب المدير العام للوكالة غروسي مرارا عن ارتياحه لمستوى شفافية هذا العمل، وسيقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس محافظي الوكالة في أيلول/سبتمبر.



- 1 - في بيان مشترك صدر في 6 نيسان/أبريل 2022، كرر قادة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تأكيد التزامهم التام بالتوصل إلى نهج متين لإشراك أستراليا في الاستفادة من تكنولوجيا الدفع النووي البحري التي تعزز النظام العالمي لعدم الانتشار. وجاء ذلك في أعقاب الإعلان في أيلول/سبتمبر 2021 عن فترة تشاور مدتها 18 شهرا من شأنها أن تحدد المسار الأمثل للحصول على هذه القدرات.
- 2 - وتدرك المملكة المتحدة والولايات المتحدة التزاماتهما التي تقضي بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم مساعدة أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية على صنع أسلحة نووية أو حيازتها بأي شكل آخر، ولن تزودا أستراليا بأي مساعدة تتعارض مع التزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتمشيا مع التزام أستراليا الثابت بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار، فإنها لا تسعى ولن تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية.
- 3 - وسيجري التعاون في مجال الدفع النووي البحري في إطار شراكة أوكوس بطريقة تتسق تماما مع التزامات كل منا بموجب معاهدة عدم الانتشار، واتفاقات الضمانات ذات الصلة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما زلنا نطمئن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى أن بإمكانهم أن يتقوا ثقة كاملة في التزامنا بهذه العملية وبالتوصل إلى نتيجة تحقق هذه الأهداف. والشفافية والعمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمران أساسيان في النهج الذي نتبّعه.
- 4 - ويتسق الدفع النووي البحري مع التزامات أستراليا بموجب كل من معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع التزامات أستراليا بموجب معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وعلى غرار معاهدة عدم الانتشار، فإن اتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية النموذجي للتحقق من تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، المسمى اتفاق الضمانات الشاملة (CSA-INF/CIRC/153)، لا يحظر أنشطة الدفع النووي البحري. والمعيار INF/CIRC/153 هو الأساس الذي تستند إليه اتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع معظم البلدان، بما فيها أستراليا، ويمثل إذا اقترن بتطبيق بروتوكول إضافي، أعلى معيار للتحقق تعمل به الوكالة حاليا.
- 5 - وتعمل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان أن السابقة التي يرسبها اقتناء أستراليا للغواصات المسلحة تسليحا تقليديا التي تعمل بالطاقة النووية تعزز النظام العالمي لعدم الانتشار وتغلق الباب أمام أي إساءة استخدام محتملة لهذه العناصر من إطار معاهدة عدم الانتشار لأغراض استحداث برنامج سري للأسلحة النووية.
- 6 - وتحقيقا لهذه الغاية، ستجري أنشطة الدفع النووي البحري الأسترالية في إطار اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بأستراليا. وهذا يكفل استمرار استناد الإطار الأسترالي لعدم الانتشار إلى أعلى معايير الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 7 - وتوفر هذه الاتفاقات أيضا الأساس القانوني المتين الذي تعمل الوكالة بموجبه، من خلال المدير العام والأمانة، مع أستراليا وشركائها في شراكة أوكوس. فالنظام الدولي لعدم الانتشار يعتمد على هذا الشكل من العمل.
- 8 - وتعتمد جميع الدول الأطراف على التبادل العلني للمعلومات المتعلقة بالضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز مصالحها في النظام الدولي لعدم الانتشار. فهذا التبادل العلني مع الوكالة هو القناة

الوحيدة التي تستطيع من خلالها الدول أن تسعى إلى إعمال حقها في الوصول إلى التكنولوجيا النووية واستخدامها لأغراض غير محظورة، بما يتسق مع التزامات كل منها بعدم الانتشار.

9 - ومن المهم التأكيد على أن تلقي أستراليا مواداً نوويةً لن يحدث لسنوات عديدة. وقد ظللنا خلال الأشهر الماضية نعمل، على المستوى الثلاثي وبالتشاور مع الوكالة، على هيكلة التعاون المستقبلي بطريقة تقلل إلى أدنى حد من صعوبات التحقق من الأنشطة ذات الصلة في إطار مقتضيات حماية المعلومات الواجبة، وتزيد إلى أقصى حد من الشفافية الدولية التي يمكن أن نوفرها في تلك الأنشطة، وتضع موضع التنفيذ التزام قادة شراكة أوكوس بالوفاء بأعلى معيار ممكن لعدم الانتشار.

10 - وفي سياق سعينا إلى إيجاد مسار أمثل لتزويد أستراليا بهذه القدرات، فإننا نتبّع نهجاً مؤطراً بأربعة عناصر رئيسية:

- أولاً، فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، أوضحت أستراليا أنها لن تسعى إلى تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجته فيما يتعلق بهذه المبادرة. ويمكننا كذلك أن نؤكد أن أستراليا ليس لديها أي خطط للاضطلاع بتصنيع الوقود النووي كجزء من هذا الجهد.

- ثانياً، يُقترح تزويد أستراليا بوحدات مكتملة الأجزاء وملحومة لتوليد الطاقة. وتصمم هذه الوحدات بحيث يكون نقل أي مادة نووية صعباً للغاية ومؤدياً إلى أن تصبح وحدة توليد الطاقة والغواصة غير صالحتين للعمل. فضلاً عن ذلك، فإن المواد النووية داخل هذه المفاعلات لن تكون في شكل يمكن استخدامه مباشرة في الأسلحة النووية دون مزيد من المعالجة الكيميائية، مما يتطلب مرافق لا تمتلكها أستراليا ولن تسعى إليها.

- ثالثاً، إننا نعمل بالفعل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتظام فيما يتعلق بوضع نهج تحقق مناسب للتأكد عدم تحويل مسار مواد نووية من الغواصات الأسترالية التي تعمل بالطاقة النووية. وسيستغرق إعداد تفاصيل عملية التحقق بعض الوقت، لكننا أكدنا بالفعل أن النهج الذي سنتبعه سيكون محكوماً باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بأستراليا. وما زلنا ملتزمين بالتزاماً كاملاً بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يجعلها تثق ثقة تامة - في كل خطوة من خطوات دورة حياة الغواصة - بأنه لا يجري تحويل مسار المواد النووية. وسيسهّم هذا النهج في إرساء أقوى سابقة ممكنة للدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية التي قد ترغب في الاستفادة من تقنية الدفع النووي البحري.

- رابعاً، ستعمل أستراليا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة تنفيذ وتعميق تدابير الضمانات الإضافية خارج برنامج الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية للحفاظ على الثقة الدولية في عدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في أستراليا. ويمكن أن تشمل تلك التدابير تعزيز الالتزام بالشفافية وإتاحة إمكانية الوصول في إطار اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الخاصين بأستراليا، والقيام، عند الاقتضاء، بوضع تدابير جديدة طوعاً مع الوكالة. ومن شأن استبقاء وتعزيز ضمانات الوكالة بعدم وجود أنشطة غير معلنة في أستراليا أن يعمق الثقة في أن المواد النووية المستخدمة في برنامج الدفع النووي البحري الأسترالي لا يجري تحويل مسارها وأنه لا يساء استخدام أي مرافق.

- 11 - وستتيح لنا هذه العوامل مجتمعة مواصلة التعاون في إطار شراكة أوكوس بطريقة تكفل تحقيق أهداف عدم الانتشار التي حددها قادتنا وبناء الثقة مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- 12 - وقد أكد المدير العام للوكالة غروسي في ملاحظاته على النهج البناء والشفاف الذي اتبعه أطراف شراكة أوكوس أثناء تواصلنا مع الوكالة خلال فترة مشاوراتنا:
- فقد أشار المدير العام، غروسي، في ملاحظاته الاستهلاكية في اجتماع مجلس محافظي الوكالة في آذار/مارس 2022، إلى أن المشاورات التقنية لأطراف شراكة أوكوس مع الوكالة قد بدأت مؤخرا، وأوضح أن "جميع أطراف شراكة أوكوس وأمانة الوكالة ملتزمون بضمان الوفاء بأعلى معايير عدم الانتشار والضمانات". كما أبلغ المجلس بأن الأمانة قد نكّرت أطراف شراكة أوكوس بالالتزامات كل منا بموجب اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية الخاصة بنا، وأشار إلى ردودنا بأننا نفهم تلك الالتزامات وأنها ملتزمون التزاما كاملا بالوفاء بها.
 - وفي اجتماع مجلس محافظي الوكالة الذي عقد في حزيران/يونيه 2022، أطلع المدير العام غروسي المجلس على مزيد من المعلومات عن وتيرة الاجتماعات التي عقدت بين أطراف شراكة أوكوس والوكالة قائلا: "أود أن أعرب عن ارتياحي للتعاون والشفافية اللذين أبدتهما البلدان الثلاثة حتى الآن. وفي هذا الصدد، ستعمل الوكالة على جعل ولاية التحقق وعدم الانتشار بمثابة المبدأ التوجيهي الذي ستسير على هده".
 - وقال المدير العام أيضا إنه يعترم تقديم تقرير عن مشاركتنا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة في أيلول/سبتمبر. ونتوقع تماما أن تقوم الأمانة بإطلاع المجلس على المستجدات بالشكل المناسب. ونرحب أيضا بحق المدير العام في إشراك مجلس محافظي الوكالة في تناول مسائل الضمانات حسبما يراه مناسبا، ونحترم هذا الحق.
- 13 - ويمكن للمجتمع الدولي أن يثق في تعهداتنا، خاصة وأن سجل أستراليا فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي هو سجل مثالي. وستكون إجراءاتها متسقة مع هذا السجل الممتاز. ومما يدل على ذلك أن أستراليا كانت في عام 2000 أول دولة تصدر الوكالة بشأنها "استنتاجا عاما" وهو استنتاج متعلق بالضمانات تصدره الأمانة بخصوص أي دولة ذات اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي معمول بهما ويفيد بأن جميع المواد النووية في الدولة لا تزال تستخدم في أنشطة سلمية. ويصدر هذا الاستنتاج العام بشأن أستراليا كل عام منذ ذلك الحين.
- 14 - ونحن مفتحون على الوفاء بالتزامنا بالمشاركة المفتوحة وبالشفافية. ففي جميع الاجتماعات الثلاثة لمجلس محافظي الوكالة منذ الإعلان عن شراكة أوكوس، زود الشركاء المجلس بمعلومات عن المستجدات من خلال تعميم ورقات غير رسمية ثرية وبيانات مستكملة ثلاثية الأطراف في إطار البند الخاص بأي أعمال أخرى - وكلها متاحة على المواقع الإلكترونية لبعثاتنا المعنية في فيينا. ونرحب بإتاحة المزيد من الفرص للاجتماع مع شركائنا الدوليين لتقديم معلومات إضافية عن كيفية تقدمنا في تطوير نهجنا المتعلق بعدم الانتشار.
- 15 - وإذا كانت هناك أسئلة أخرى، فيرجى الاتصال بالنظرء من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو أستراليا الذين سيكونون سعداء لمواصلة مناقشة هذه المسائل.